أ- الفساد الإداري:

إن أهم أسباب هذا النوع من الفساد يرجع إلى الانحرافات الإدارية وكذا الأسباب التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأدية لمهام وظيفته.

3- أسباب الفساد الإداري:

إن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى هذا النوع من الفساد يمكن إيجازها فيما يلي:

1- الأسباب الإدارية: إن الفساد الإداري ارتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة الداخلية للمنظمة فله ظروف مشجعة ومحفزة وأخرى مقاومة أو رافضة، والمنظمات المتطورة في نظمها وأساليب عملها والتي تدار من قبل القيادة ذات كفاءة ولها القدرة على حماية ذاتها من العوامل الخارجية ويمكن إيجاز هذه الأسباب التنظيمية فيمايلي:

- تضخم الجهاز الإداري.
- سوء التنظيم الإداري.
- الميل نحو المركزية وعدم التفويض في صنع القرارات.
- تعقد الإجراءات الإدارية فغلبت الطابع البيروقراطي في الإدارة.
- ضعف الرقابة للمسائل الإدارية.
- عدم تناسب السلطة و في الجهاز الإداري.
- عدم موضوعية طرق التوظيف والترقية في الإدارة العامة.
- عدم مواكبة سياسة الأجور للظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة.
- تخلف القيادات وفسادها.

2- الأسباب القانونية والقضائية للفساد الإداري: هناك مدخل ومنفذ قانوني للفساد الإداري فما هو معلوم أن القوانين لاتشرع ولا تسن إلا لتحقيق المصلحة العامة وأن المصلحة الاساسية للقضاء هي إرساء العدالة ورفع العنف والظلم عن المظلومين واعدة الحقوق لأصحابها استنادا لمبدأ سيادة القانون ومن بين الآليات والأنظمة التي توفرها منافذ القانونية والقضائية للفساد الإداري نذكر ما يلي:

- التسرع في إصدار تشريعات كثيرة خاصة بالإدارات العامة وعدم وضوح القوانين.

- تعطيل وعدم تطبيق القوانين.

- جمود وقصور الكثير من القوانين.

- تمسك الإدارة القضائية والأمنية بالإجراءات الروتينية المعقدة والتقليدية.

- فساد الجهاز القضائي.

- الانتخابات والفساد الإداري.

4- آثار الفساد الإداري:

للفساد الإداري آثار سلبية وخيمة على جميع الأصعدة والمجالات سواء كانت اقتصادية أو سياسية إدارية، اجتماعية فهو وإن جنى من ورائه بعض المنحرفين إداريا كسبا إلا أن الآثار السلبية التي تنعكس على المجتمع أكثر بكثير من الفوائد التي يجنيها هؤلاء من وراء الفساد إذ أنه مرض خطير إذا انتشر في مجتمع ما دمره لا محال ويمكن حصر أهم الآثار السلبية فيمايلي:

1- الآثار الاقتصادية السلبية للفساد الإداري:

إن تأثير الفساد على الاقتصاد كبير ومن أبرز آثاره السلبية نذكر مايلي:

- النمو الاقتصادي من حيث الاستثمار المحلي والأجنبي، قلة الحوافز، زيادة الضرائب، ضعف الدخل الوطني، تراجع معدلات الادخار التي بدورها تؤثر على الأسعار.